

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٠٠

الثلاثاء، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نسبية	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيد غالغر
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-29562 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فنسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فنسلاند.

السيد فنسلاند (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمين العام، سأكرس هذه الإحاطة لعرض تقريره الحادي والعشرين عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يغطي الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر إلى ١٨ آذار/مارس.

يطالب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً. ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل.

ففي ٥ كانون الثاني/يناير، نشرت السلطات الإسرائيلية مناقصات لنحو ٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية في حي تلببوت الشرقي في القدس الشرقية.

وفي ١٠ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، قدمت لجنة التخطيط في منطقة القدس خطتين لبناء نحو ٨٠٠ و ٤٠٠ وحدة سكنية، على التوالي، في مستوطنة جيلو في القدس الشرقية.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قدمت اللجنة نفسها خطة لبناء نحو ٢٠٠ وحدة سكنية بالقرب من رمات راحيل في منطقة القدس الجنوبية، يُعتزم بناء عدد كبير منها في القدس الشرقية.

وفي ١ شباط/فبراير نشر المدعي العام الإسرائيلي فتوى قانونية تسمح للسلطات بإعلان الأراضي في البؤرة الاستيطانية إيفياتار أراضي تابعة للدولة، وتأذن بإجراءات تخطيط سريعة لإقامة مستوطنة هناك.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، قدمت لجنة التخطيط في منطقة القدس خطة لبناء نحو ٧٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة بيسغات زئيف في القدس الشرقية.

واستمرت عمليات هدم ومصادرة المباني الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونظراً لعدم وجود تراخيص بناء صادرة عن إسرائيل، التي يكاد يكون مستحيلاً أن يحصل عليها الفلسطينيون، صادرت السلطات الإسرائيلية أو هدمت ٢١٦ مبنى، أو هدمها أصحابها لتجنب رسوم الهدم الإسرائيلية العالية. وأدت تلك الإجراءات إلى تشريد ٢٩٩ شخصا، من بينهم ١٣٨ طفلاً و ٧٦ امرأة. وكان ٣٧ مبنى، من بين المباني التي هدمت أو صودرت، بتمويل من الجهات المانحة.

وفي محاولة لتخفيف حدة التوتر، أفادت التقارير بأن السلطات الإسرائيلية قررت تجميد معظم عمليات الهدم في القدس الشرقية قبل شهر رمضان وأثناءه. وتساعدت حدة التوتر في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية في الفترة التي سبقت ١٩ كانون الثاني/يناير، عندما أخلت القوات الإسرائيلية أسرة فلسطينية وهدمت منزلها. وشرد اثنا عشر فلسطينياً، من بينهم طفلان وثلاث نساء، وأبلغ عن عدة اعتقالات.

وذكرت السلطات الإسرائيلية أن عملية الهدم نفذت لبناء مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة لخدمة الأطفال الفلسطينيين. وتساعدت حدة التوتر في فبراير/شباط بشأن احتمال قيام السلطات الإسرائيلية بإخلاء عائلة فلسطينية من المقرر إجراؤه في مارس/آذار. وبعد أسابيع عديدة من المشاجرات العنيفة والاحتجاجات والأضرار التي لحقت بالمتنكات في الحي، هدأت الأجواء بطريقة أو بأخرى بعد قرار محكمة الصلح الإسرائيلية الصادر في ٢٢ كانون الثاني/يناير بتعليق الإخلاء ريثما ينظر في استئناف قدمته الأسرة.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، توفي رجل فلسطيني - أمريكي يبلغ من العمر ٨٠ عاما في سياق عمليات قوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من رام الله، حيث أفادت التقارير بأن قوات الأمن الإسرائيلية قيدت يدي الضحية وعصبت عينيه واعتدت عليه. وفي أعقاب تحقيق داخلي أجري في ٣١ كانون الثاني/يناير، أقال جيش الدفاع الإسرائيلي ضابطين من منصبيهما ووبخ ضابطا ثالثا. ولا يزال التحقيق الجنائي جاريا.

وفي ٨ شباط/فبراير، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على ثلاثة فلسطينيين وقتلتهم في سيارتهم في نابلس في المنطقة ألف. وأعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح أن الرجال أعضاء فيها. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، كان الثلاثة أعضاء في خلية نفذت هجمات على القوات الإسرائيلية، وكانت تخطط لهجمات إضافية وحاولت إطلاق النار على قوات الأمن الإسرائيلية أثناء الحادث.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، توفي صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما بعد أن أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليه في منطقة الخضر بالقرب من بيت لحم. وهناك تقارير متضاربة حول ما إذا كان الصبي يلقي الحجارة أو زجاجة حارقة عندما أطلق عليه النار.

وفي عدة مناسبات، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطينيين وقتلتهم، حسبما ورد، في سياق محاولات لشن هجمات، بما في ذلك في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بالقرب من مستوطنة ميفو دوتان، جنوب غرب جنين؛ وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بالقرب من مخيم الأمعري للاجئين؛ وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بالقرب من سلفيت؛ وفي ١٧ كانون الثاني/يناير بالقرب من الخليل. كما قتل فلسطينيون خلال تبادل لإطلاق النار أو اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في نابلس. في ٦ كانون الثاني/يناير في مخيم بلاطة للاجئين؛ وفي ١ آذار/مارس في جنين وبيت لحم؛ وفي ١٥ آذار/مارس في قلنديا.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، اندلعت اشتباكات عند باب دمشق، في البلدة القديمة في القدس، حيث تجمع مئات الفلسطينيين للاحتفال بذكرى الإسراء والمعراج. وأصيب ٣٧ فلسطينيا بجروح، من بينهم

وفي تطورات زادت من حدة التوتر، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية في ١ آذار/مارس بعدم إخلاء أربع من الأسر في الحي والاعتراف بها كمستأجرين محميين، يدفعون الإيجار، إلى أن يتم البت في مطالباتها بالملكية. وفي ٣ آذار/مارس، عقدت الأسر مؤتمرا صحفيا أشارت فيه إلى أهمية قرار المحكمة العليا وتعهدت بمواصلة الضغط بشأن مطالباتها بملكية منازلها.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب، فضلا عن أعمال الاستقزاز والتدمير. ومما يؤسف له أن العنف اليومي ما زال مستمرا. وإجمالا، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٢٤٤ فلسطينيا، من بينهم أربعة أطفال، خلال المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث؛ وأصيب ٩٦٦ ٢ فلسطينيا، من بينهم خمس نساء و ٥٣٧ طفلا. ومن بين هؤلاء، كانت الإصابات ٢٨٣ ٢ بسبب الغاز المسيل للدموع والاستنشاق، في حين أصيب ٥٠ شخصا بالذخيرة الحية. وبالإضافة إلى ذلك، ارتكب مستوطنون إسرائيليون أو مدنيون آخرون ١٤٤ هجوما ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة ٤٧ شخصا و/أو إلحاق أضرار بالملمتلكات الفلسطينية.

وقتل فلسطينيون مدنيا إسرائيليا واحدا، وجرح ١٠٠ إسرائيلي، من بينهم خمس نساء وطفل واحد، على أيدي فلسطينيين في اشتباكات وأعمال إلقاء الزجاجات الحارقة وهجمات وحوادث أخرى. وفي المجموع، نفذ الفلسطينيون ٢٧٧ هجوما ضد مدنيين إسرائيليين، مما أسفر عن وقوع إصابات و/أو إلحاق أضرار بالملمتلكات الإسرائيلية.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير، صدمت سيارة تحت إشراف الشرطة الإسرائيلية رجلا فلسطينيا يبلغ من العمر ٧٠ عاما وأصابته بجروح خطيرة في أم الخير، جنوب الخليل. وتوفي الرجل في وقت لاحق. ولم يتدخل ضباط الشرطة الإسرائيلية الذين كانوا موجودين في الموقع لتقديم المساعدة الطبية للضحية. ونكرت الشرطة أن السائق أصيب بجروح في الرأس بالحجارة التي ألغها عليه فلسطينيون آخرون كانوا موجودين في المنطقة.

وفي ٤ شباط/فبراير، أصيب ٤٥ فلسطينياً، من بينهم ثلاثة بالذخيرة الحية. وأصيب ٢٦ آخرون بجروح في ١٨ شباط/فبراير - أربعة منهم بالذخيرة الحية، بمن فيهم صبي يبلغ من العمر ١٠ سنوات أصيب بعار معدني مغلف بالمطاط في رأسه.

وشهدت المناطق في قرية برقة وحولها، القريبة أيضاً من نابلس، مواجهات خطيرة. في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، قتل رجل إسرائيلي يبلغ من العمر ٢٥ عاماً برصاص فلسطينيين بالقرب من مستوطنة حومش التي تم إخلاؤها. في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ستة فلسطينيين في سيلة الحارثية، بالقرب من جنين، للاشتباه في تورطهم في الهجمات وثلاث تهم ذات صلة. وفي اليوم نفسه، حاول مئات المستوطنين دخول حومش وإقامة مبان غير قانونية، واشتبكوا مع قوات الأمن الإسرائيلية واخترقوا حواجزها. وفي وقت لاحق، في ١ آذار/مارس، ألقى القبض على ثمانية إسرائيليين فيما يتصل بتلك الأحداث.

وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أدت الغارات المتكررة التي شنها المستوطنون الإسرائيليون على برقة إلى اندلاع اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، أصيب فيها ١٧١ فلسطينياً، من بينهم ١٥ بالذخيرة الحية. وفي ١٣ شباط/فبراير، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاماً فأردته قتيلاً في سيلة الحارثية، بالقرب من جنين، وسط اشتباكات اندلعت بعد دخول القوات الإسرائيلية القرية لهدم منزل عائلة أحد المشتبه في ارتكابهم إطلاق النار في كانون الأول/ديسمبر.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أصاب مستوطنون إسرائيليون، بالقرب من قرية بورين، بالقرب من نابلس، خمسة نشطاء إسرائيليين شاركوا في نشاط لزراعة الأشجار مع فلسطينيين من السكان المحليين. وفي ٧ شباط/فبراير، ألقى القبض على ثلاثة مستوطنين إسرائيليين من جفعات رونين، وصدرت أوامر هدم بهدم مبان في المستوطنات. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قاد مستوطنون إسرائيليون قافلة إلى حوارة، بالقرب من نابلس، وألقوا الحجارة على الفلسطينيين وممتلكاتهم. وأصيب ثلاثة فلسطينيين، من بينهم شاب يبلغ من العمر ١٧ عاماً.

رضيع يبلغ من العمر ستة أشهر وفتاة معوقة تبلغ من العمر ١١ عاماً. واعتقل عشرون فلسطينياً، تتراوح أعمار معظمهم بين ١٤ و ١٧ عاماً. وذكرت الشرطة الإسرائيلية أن الفلسطينيين ردّوا هتافات تحريضية وألقوا الحجارة والزجاجات على الشرطة في مكان الحادث. وفي ٦ آذار/مارس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاماً في أبو ديس، بالقرب من القدس، بعد أن ألقى زجاجات حارقة على الجنود الإسرائيليين، حسبما ورد. وتوفي الصبي لاحقاً متأثراً بجراحه.

وفي ٦ آذار/مارس، طعن فلسطيني ضابط شرطة إسرائيلي في الحي الإسلامي في البلدة القديمة من القدس، مما أدى إلى إصابته بجروح، وأردته قوات الأمن الإسرائيلية قتيلاً فيما بعد. وفي ٧ آذار/مارس، طعن فلسطيني ضابطي شرطة إسرائيليين بالقرب من مدخل الأماكن المقدسة في البلدة القديمة من القدس وأصابهما بجروح، قبل أن تقتله قوات الأمن الإسرائيلية رمياً بالرصاص. ويظهر مقطع فيديو للحادث ضابط شرطة يطلق النار على الرجل بينما كان مرمياً على الأرض، بعد أن أصيب بالفعل بالرصاص. وأعلنت حماس في وقت لاحق أن الرجل عضو من أعضائها. وفي ١٥ آذار/مارس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاماً وأردته قتيلاً في مخيم بلاطة للاجئين خلال اشتباكات اندلعت في أعقاب عملية اعتقال.

ولا يزال العنف المرتبط بالمستوطنين كبيراً في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي عدة مناسبات، اشتبكت قوات الأمن الإسرائيلية مع مستوطنين إسرائيليين، بما في ذلك في سياق هدم المباني غير المأذون بها في البؤر الاستيطانية، غير قانونية أيضاً بموجب القانون الإسرائيلي. وظلت قرية بيتا، بالقرب من نابلس، منطقة اضطراب للاشتباكات في خضم المظاهرات الفلسطينية المستمرة ضد البؤرة الاستيطانية إيفياتار القريبة.

وخلال اشتباكات وقعت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني فأردته قتيلاً.

وفي بيانات منفصلة، أعرب عضو الكنيست نفسه أيضا عن أمله في أن يموت الفلسطينيون المضربون عن الطعام وأن يصاب أي فلسطيني يلقي حجرا برصاصة في رأسه. في أعقاب مقتل ثلاثة فلسطينيين على يد قوات الأمن الإسرائيلية في نابلس، شجعت صفحات فتح الاجتماعية والإعلامية الفلسطينيين على زيادة المواجهة مع إسرائيل. كما دعت حماس إلى زيادة الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وينكر بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية صلة اليهود بالمنطقة وبالمواقع المقدسة في القدس.

ويكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الدعوة إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لاتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان التي تعرض حل الدولتين للخطر. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التقدم في الخطوات المدنية والاقتصادية، مع حالات من المشاركة الرسمية الرفيعة المستوى.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت دولة قطر أنها وقعت اتفاقا مع السلطة الفلسطينية ومؤسسة توزيع الكهرباء في غزة للمضي قدما في بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي من إسرائيل إلى غزة. ويهدف خط الأنابيب إلى زيادة توليد الكهرباء في محطة توليد الكهرباء في غزة. وفي غزة، أذنت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإصدار تصاريح لنحو ١٢ ٠٠٠ من التجار الفلسطينيين. وفي كانون الثاني/يناير، كانت الحركة اليومية للعمال والتجار ورجال الأعمال عبر معبر إيريز هي الأعلى منذ تشديد الإغلاق الإسرائيلي على غزة في عام ٢٠٠٧.

وفي شباط/فبراير، استؤنفت الاجتماعات الثنائية الفنية بشأن آلية إعادة إعمار غزة بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والأمم المتحدة، مع تحديد خطوات لتحسين الآلية. وفي تطور مرحب به، بدأ الأسمت الأبيض، الذي طالما اعتبر مادة ذات استخدام مزدوج، بدخول غزة دون أي مراقبة خاصة.

وحدثت زيادة ملحوظة في حركة البضائع من غزة في الأشهر الأخيرة، وبلغت ذروتها في كانون الثاني/يناير مع مرور أكثر من

وفي ١٦ شباط/فبراير، أعلنت إسرائيل اعتقال ١٧ إسرائيليا فيما يتصل بتلك الحوادث. في ٢٥ شباط/فبراير، أطلق مدنيون إسرائيليون النار على رجلين فلسطينيين وأصابوهما بجروح إثر حادث سيارة بالقرب من حاجز يتسهار

وفي يومي ٢ و ٣ آذار/مارس، طعن مدنيان إسرائيليان وأصيبا بجروح في بلدة حزماء في القدس. وفي وقت لاحق، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيا يشتبه في قيامه بتنفيذ أحد الهجوميين.

وفي غزة، أطلق مسلحون فلسطينيون صاروخين، وكانت هناك حالة واحدة لإطلاق بالونات حارقة باتجاه إسرائيل. ولم ترد أنباء عن وقوع إصابات أو حرائق. وردا على ذلك، شنت القوات الإسرائيلية ثلاث غارات جوية على ما قالت إنها أهداف عسكرية في القطاع، ولم تسفر عن وقوع إصابات. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، فتح فلسطيني النار باتجاه السياج الحدودي مع غزة، مما أدى إلى إصابة مدني إسرائيلي. وردا على ذلك، أطلقت القوات الإسرائيلية عدة قذائف دبابات على ما قالت إنها نقاط مراقبة تابعة لحماس في غزة. وأصيب أربعة فلسطينيين بجروح، من بينهم صبي يبلغ من العمر ١٦ عاما.

وفي ١ كانون الثاني/يناير، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إن صاروخين أطلقا من غزة وسقطا قبالة سواحل إسرائيل. وردا على ذلك، شنت القوات الإسرائيلية غارات جوية ضد ما قالت إنها منشآت للمتشددين في غزة. ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الطرفين إلى الامتناع عن أعمال الاستنزاف والتحريض والخطاب التحريضي. وواصل بعض المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين الانخراط في هذا النشاط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي خطوة استنزافية للغاية، في الشيخ جراح، القدس الشرقية، في ذروة التوتر بشأن الإخلاء المحتمل، أنشأ عضو يميني متطرف في الكنيست الإسرائيلي مكتبا مؤقتا في الحي. وزار العديد من أعضاء الكنيست الحي، معربين عن دعمهم له، في حين شجع آخرون أفعاله التحريضية.

في الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير، اجتمع المجلس المركزي الفلسطيني للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٨، وانتخب قيادة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء جدد لشغل مناصب شاغرة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ودعا المجلس المركزي في بيانه الختامي إلى وقف التنسيق الأمني وتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى أن تعترف بالدولة الفلسطينية على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتوقف النشاط الاستيطاني، مكررا القرارات التي اتخذت في اجتماعات سابقة للمجلس.

ودعا مجلس الأمن، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، جميع الدول إلى التمييز في تعاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما دعا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الأطراف إلى مواصلة بذل جهود جماعية، في جملة أمور، لبدء مفاوضات ذات مصداقية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط افتراضيا عبر الإنترنت لمناقشة آخر التطورات السياسية والحالة على أرض الواقع. وفي ١٩ شباط/فبراير، اجتمع وزراء خارجية الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر في ميونيخ وأعربوا عن التزامهم بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل على أساس الحل القائم على وجود دولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها.

وفي ٩ آذار/مارس، اجتمع وزراء خارجية مصر والأردن وفلسطين على هامش الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة لمناقشة الجهود الرامية إلى بدء مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشاطر الأمين العام ملاحظاته بشأن تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ما زال يساورني قلق عميق إزاء استمرار إسرائيل في التقدم الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يزال التوسع الاستيطاني يوجب العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يزيد

٩٠٠ شاحنة محملة عبر معبر كرم أبو سالم إلى الضفة الغربية وإسرائيل وبلدان أخرى. وهذا هو أعلى رقم شهري يسجل منذ عام ٢٠٠٧؛ ويقترب من المعدل الذي كان موجودا قبله وهو أعلى بكثير من معدلات ما قبل أيار/مايو ٢٠٢١.

وتواصل الأمم المتحدة تسليط الضوء على البنود ذات الأولوية للحكومة الإسرائيلية لدخول غزة، ومعظمها لمشاريع الأمم المتحدة للصحة والمياه والصرف الصحي وغيرها من المشاريع، التي طلب بعضها منذ أكثر من عام. وتؤثر التأخيرات الكبيرة في الموافقات، بما في ذلك الموافقات على المواد ذات الاستخدام المزدوج في إطار برنامج التخفيف من مخاطر الكوارث، على جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة في غزة والاقتصاد وحياة الناس العاديين في القطاع.

وبتمويل من قطر، بدأت إعادة الإعمار التدريجي للوحدات السكنية المدمرة بالكامل خلال تصعيد أيار/مايو ٢٠٢١، وبلغ عددها حتى الآن حوالي ١٥٠ أسرة. وفي الوقت نفسه، أنجزت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إصلاح ما يقرب من ٧٠٠٠ وحدة سكنية، وتعمل حاليا مع ٧٠٠ أسرة هُدمت منازلها بالكامل. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الأونروا عن بدء تخصيص مساعدات نقدية بقيمة ٨,٢ مليون دولار للعائلات التي تضررت منازلها خلال التصعيد في أيار/مايو ٢٠٢١.

وفي الضفة الغربية المحتلة، أسهمت بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في الحد من التوتر. ففي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أجرت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية الجولة الأولى من انتخابات المجالس المحلية في عدة مئات من المجتمعات المحلية الصغيرة في الضفة الغربية، وشارك فيها أكثر من ٦٦ في المائة من الناخبين المؤهلين.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير و ١٧ شباط/فبراير، اختتمت اللجنة فترتي تسجيل الناخبين وتسمية المرشحين للمرحلة الثانية من انتخابات المجالس المحلية، المقرر إجراؤها في ٢٦ آذار/مارس. غير أن مجلس الوزراء الفلسطيني أرجأ في ١٧ كانون الثاني/يناير انتخابات المجالس المحلية في غزة.

والإخلاء القسري تتطوي على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتُثير القلق بشأن خطر النقل القسري.

ويساورني قلق عميق إزاء استمرار الخسائر في الأرواح والإصابات، بمن في ذلك في صفوف الأطفال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلا عن التدهور العام للحالة الأمنية، بما في ذلك الزيادة الواضحة في الهجمات بإطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال احتمال استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المفرط للقوة، ولا سيما استخدام الذخيرة الحية، يثير قلقا بالغا. ويجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه تماما من أجل حماية الأرواح. وأشعر بالفزع الشديد إزاء استمرار إصابة الأطفال وقتلهم. ولا ينبغي أبدا أن يكون الأطفال أهدافا للعنف أو أن يتعرضوا للأنذ. وأحث السلطات الإسرائيلية على إجراء تحقيقات شاملة وسريعة وفعالة وشفافة في عمليات القتل والإصابات تلك.

وما زال يساورني قلق عميق إزاء مستوى العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويقع على عاتق إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية حماية السكان الفلسطينيين هناك من جميع أعمال التهديد والعنف، وكفالة النظام العام والحياة العامة، قدر الإمكان.

ويساورني بالغ القلق أيضا إزاء الهجمات التي يشنها الفلسطينيون على المدنيين الإسرائيليين. وأؤكد أنه يجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. ومما يثير جزعي الشديد ارتفاع عدد الاعتقالات التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة. ويساورني القلق من أن تلك الاعتقالات، ولا سيما اعتقال الأطفال، قد تمثل ردا غير متناسب على الجرائم المرتكبة. وبموجب القانون الدولي، ينبغي ألا يستخدم اعتقال الأطفال واحتجازهم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تزيد من تصعيد الحالة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة،

من ترسيخ الاحتلال ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ويقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستمرة وتتوفر لها مقومات البقاء.

يقيم حاليا نحو ٦٧٠ ٠٠٠ مواطن إسرائيلي في أكثر من ١٣٠ مستوطنة غير قانونية وأكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويساورني قلق خاص إزاء التقدم المتزايد في الاستيطان في القدس الشرقية وحولها. فالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وتشكل عقبة خطيرة أمام السلام. وأحث حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فورا.

ويجب أن يتوقف هدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، بما فيها المشاريع الإنسانية الممولة دوليا. ولا تضرر عمليات الهدم بالمباني السكنية فحسب، ولكن أيضا بالمباني المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية. وأدعو حكومة إسرائيل إلى إنهاء هدم العقارات المملوكة للفلسطينيين والتشريد القسري للفلسطينيين وطردهم من منازلهم، تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء احتمال طرد عدة أسر فلسطينية من منازل تعيش فيها منذ عقود في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية المحتلة. إن العديد من القضايا القانونية التي رفعتها المنظمات الاستيطانية تحتج بقانون إسرائيلي يمكن بموجبه للإسرائيليين، ولكن ليس الفلسطينيين، المطالبة بالأراضي التي كانوا يمتلكونها قبل عام ١٩٤٨.

وأنوه بأحكام المحاكم الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي أجلت عمليات الإخلاء هذه وعلقتها، مما أسهم في تخفيف حدة التوترات على أرض الواقع. وكما ظهر جليا في الأسابيع الأخيرة، يمكن أن تؤدي عمليات الإخلاء القسري، لا سيما في هذه المناطق ذات الحساسية السياسية، إلى توترات خطيرة وإلى العنف. فعمليات الهدم

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويساورني القلق، لأن الأونروا ستواجه بالفعل تحديات حرجية في التدفق النقدي في الأشهر الثلاثة المقبلة. وقد يؤدي أي تخفيض أو تعطيل للخدمات إلى عواقب إنسانية وسياسية وأمنية كبيرة، مما سيؤثر على المنطقة الأوسع نطاقاً. وبينما يبدأ المسلمون صيام شهر رمضان المبارك، أناشد جميع المانحين المضي قدماً في صرف التعهدات بالتبرع المؤكدة قدر الإمكان. والحفاظ على خدمات الأونروا هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء.

وإذ نسعى إلى دعم الاحتياجات الحاسمة للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، من الحيوي أيضاً أن نواصل العمل من أجل النهوض بالوحدة الفلسطينية الداخلية، لأنها أساسية للنهوض بكل الدولتين. وتقف الأمم المتحدة بحزم في دعمها لجهود المصالحة الفلسطينية الداخلية التي تقودها مصر. إن إجراء انتخابات عامة في الأرض الفلسطينية المحتلة سيكون خطوة حاسمة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية، مما يعطي مشروعية جديدة للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك مجلس نواب وحكومة منتخبان ديمقراطياً في فلسطين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أضيف أنه من المؤسف أننا لم نشهد تقدماً يذكر في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) منذ اتخاذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. بل على العكس من ذلك، فإن عدم وجود عملية سلام مجدية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل النزاع يؤجج تدهوراً خطيراً يزعزع استقرار الحالة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

في غضون أسبوع واحد، مع بداية شهر رمضان، سيأتي الآلاف من المسلمين للصلاة في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، ويتبعهم اليهود والمسيحيون بعد فترة وجيزة للاحتفال بعيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي في نيسان/أبريل. وينبغي أن يكون ذلك وقتاً للتأمل السلمي والصلاة والاحتفال لجميع الأديان. ويجب تجنب الاستفزاز. وللقادة من جميع الأطراف دور حاسم يؤديه في كفالة الهدوء.

ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، يجب أن نبقى نصب أعيننا الرؤية المتمثلة في إنهاء الاحتلال،

وأدعو جميع السياسيين والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية إلى المساعدة في تخفيف حدة التوتر، ولا سيما في القدس. ويساورني قلق عميق لأن المسؤولين من كلا الجانبين، في لحظة بالغة الحساسية على أرض الواقع، يواصلون تأجيج التوترات واتخاذ إجراءات يمكن أن تثير المزيد من العنف المميت. ويجب أن يدين الجميع أعمال الإرهاب والعنف والتحريض إدانة واضحة لا لبس فيها. وتقع على عاتق المسؤولين من جميع الأطراف مسؤولية تجنب جميع الأعمال التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات.

ولا يزال الفلسطينيون يعانون في غزة تحت حكم حركة حماس واستمرار عمليات الإغلاق الإسرائيلية. وأرحب باتصالات الطرفين مؤخراً بشأن تيسير إمكانية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية، بما في ذلك لعمال غزة والضفة الغربية. ويشجني الحجم المتزايد للبضائع الخارجة من غزة، الذي يتجاوز بوضوح السنوات السابقة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات أكثر أهمية لرؤية فوائد اقتصادية دائمة. ويحدوني الأمل في أن يؤدي استئناف الاجتماعات الثلاثية على المستوى التقني لآلية إعادة إعمار غزة إلى تيسير التعمير والمشاريع الإنمائية التي تشتد الحاجة إليها، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على المعونة.

ولا يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية حرجاً. فالإيرادات لا تواكب النفقات، مما يؤدي إلى تراكم الديون، كما أن الاستثمارات في قطاعات مهمة، من قبيل الصحة والتعليم والهيكل الأساسية، غير كافية. ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمات المالية المتكررة، هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات داخلية في السلطة الفلسطينية وتحسين العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إلى جانب دعم المانحين. وتحقيقاً لهذه الغاية، أرحب بالعمل الحالي الذي تقوم به بعثة صندوق النقد الدولي لدعم العمل المهم الذي تقوم به السلطة الفلسطينية بشأن الاستقرار المالي والإصلاح المالي.

وتعرب الأمم المتحدة عن امتنانها لجميع المانحين الذين يواصلون دعم العمل الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

ليس بديلا عن المشاركة الجادة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولهذا السبب حرصت إدارة بايدن على تكثيف الحوار مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

زار نائب مساعد وزير الخارجية هادي عمرو للتو إسرائيل والضفة الغربية لمناقشة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. وأبرز ضرورة تحسين نوعية حياة الفلسطينيين بطرق ملموسة وأكد من جديد أن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون تدابير متساوية من الأمن والحرية والازدهار. ونشجع جميع الذين يبحثون عن السلام في الشرق الأوسط على الالتزام بأعمال بناءة تساعد الفلسطينيين والإسرائيليين على التعايش والازدهار.

وبينما لم نبرح نعمل من أجل تحقيق سلام طويل الأجل، ما فتئنا نشعر أيضا ببالغ القلق إزاء التوترات الحالية، بما في ذلك العنف في الضفة الغربية وفي القدس وحولها. تدين الولايات المتحدة بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في البلدة القديمة التي أسفرت عن إصابة شرطيين إسرائيليين، ونأسف مرة أخرى للهجمات المستمرة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين العاديين. ونحث السلطات على إدانة أعمال العنف والسعي بإنصاف إلى تحقيق العدالة في هذه الأعمال. ينبغي محاسبة الأفراد، بغض النظر عن هم أو من أين أتوا، الذين يرتكبون أعمال عنف غير مشروعة.

ومع اقتراب شهر رمضان المبارك وعيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي، يجب أن نتطلع إلى السلام، ونذكر الحساسيات الدينية المتزايدة خلال هذه الفترة. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تؤدي إلى تفاقم التوترات وتقويض الجهود الرامية إلى النهوض بحل تفاوضي قائم على وجود دولتين. وبذلك الروح، نرحب بالاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ووزير الخارجية لايب، ونكرر التأكيد على أهمية احترام الوضع الراهن في باحة الحرم القدسي الشريف.

وسأختتم بياني بالإشارة إلى أن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال خطيرة. إن احتياجات الإغاثة الإنسانية والتعمير والتعافي شديدة،

وتحقيق حل الدولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وملتصدة جغرافيا تتمتع بالسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة لكلا الدولتين. وما زلت منخرطا بنشاط في دفع هذه الجهود قدما مع نظرائي في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والشركاء الإقليميين الرئيسيين، والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيسة: أشكر السيد فنسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته. ونؤيد تأييدا تاما انخراطه المستمر والوثيق مع جميع الأطراف لتعزيز الحوار والسلام.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتوسيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها. وإحدى الطرق التي يمكننا من خلالها القيام بذلك هي تعميق التعاون بين المشاركين في اتفاقات أبراهام والبلدان الأخرى التي لها علاقات طبيعية مع إسرائيل. وعلى تلك الجبهة، تشجعنا الاجتماعات التي عقدها رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي أفيف كوخافي في البحرين مع نظيره هناك، ونرحب بالاجتماع بين الرئيس التركي أردوغان والرئيس الإسرائيلي هرتسوغ في أنقرة. تبرهن هذه الزيارات على أن المشاركة بحسن نية يمكن أن تبني الثقة المتبادلة وتمهد طريقا نحو مزيد من الأمن والازدهار.

وبالإضافة إلى هذه الزيارات، نرحب بالجهود التي يبذلها الموقعون على اتفاقات التطبيع الأخيرة لتعزيز علاقاتهم من خلال الأفرقة العاملة والمبادرات. سيساعد ذلك على زيادة تنمية العلاقات التجارية والثقافية والروابط بين الشعوب وتوفير فرص جديدة وأمل للناس في جميع أنحاء المنطقة. وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أن اتفاقات التطبيع يمكن أن تعزز التعاون الإقليمي. ولكن اسمحو لي أن أكون واضحة: التطبيع

الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمناطق المحتلة تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ولذلك، اسمحوا لي أن أسلط الضوء مرة أخرى على أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بغزة، يشجعنا أن نرى حالة أكثر استقرارا. لقد أسهم رفع القيود الإسرائيلية والهدوء النسبي من جميع الأطراف إسهاما إيجابيا. ونشجع إسرائيل على مواصلة تخفيف القيود، مما يسمح بمزيد من التجارة وزيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين. يجب أن يكون الهدف النهائي هو الرفع الكامل للحصار.

ونتطلع إلى إجراء الجولة الثانية من الانتخابات المحلية في جميع أنحاء الضفة الغربية في ٢٦ آذار/مارس. تظهر التعبئة حول هذه الانتخابات أن الفلسطينيين يريدون الديمقراطية. وستواصل النرويج دعم اللجنة المركزية للانتخابات. علاوة على ذلك، يجب تعزيز السلطة الفلسطينية، وبسط حكمها في جميع أنحاء فلسطين. ويجب السماح للاقتصاد بالازدهار.

أخيرا، أود أن أؤكد التزام النرويج بأفق سياسي وحل تفاوضي قائم على وجود دولتين. وحتى في الوقت الذي تهيم فيه أوكرانيا على العناوين الرئيسية وجدول أعمال مجلس الأمن - وذلك لسبب وجيه - لا يمكننا أن نتخلى عن الأزمات المستمرة الأخرى. يجب أن نواصل العمل من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل، حل يعود بالنفع على الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. إن إيجاد حل سياسي للنزاع ليس ضروريا لإسرائيل وفلسطين فحسب، بل وللمنطقة بأسرها.

السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فنسلاند على إحاطته بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

تسلط الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص الضوء على تزايد العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في هذه الفترة الحساسة بشكل خاص. وتؤكد أيرلندا من جديد رأيها بأن العنف

ويمكن أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي في الأسابيع المقبلة، بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والسلع الأساسية الأخرى. وفي هذه البيئة الخطيرة من الندرة، نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم المساعدة، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، للمساعدة في تلبية احتياجات الفلسطينيين الضعفاء في غزة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته الشاملة. نحن نشاطر قلقه إزاء التوترات في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية.

ومع تزامن شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي في نيسان/أبريل، من الضروري تجنب تصعيد جديد للعنف. يستحق الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في أمان. يجب التقيد بسلامة الأماكن المقدسة والوضع التاريخي الراهن في القدس واحترامهما احتراماً كاملاً.

كما ندعو إلى احترام حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في الاحتجاج السلمي. ويساورنا قلق خاص إزاء وقوع الأطفال ضحايا للعنف والتهديدات، فضلا عن اعتقال الأطفال الفلسطينيين.

من بين المسببات الهامة للصراع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وهدم المنازل، وعمليات الإخلاء. ونرحب بقرار المحكمة العليا الإسرائيلية إنهاء أوامر الإخلاء الصادرة ضد أربع أسر فلسطينية تعيش في الشيخ جراح. غير أن هناك حاجة إلى حلول طويلة الأجل، ويجب وقف جميع عمليات الإخلاء في القدس الشرقية إلى أجل غير مسمى.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على الحالة في مسافر يطا، حيث تخطط السلطات الإسرائيلية لهدم عدة قرى فلسطينية لإنشاء منطقة إطلاق نار للتدريب العسكري. وإذا ما نفذت هذه الخطة، فإنها ستهجر حوالي ١٣٠٠ فرد عاشوا في هذه المنطقة لأجيال. ونحث إسرائيل على الامتناع عن تنفيذ هذه الخطة، وأكرر التأكيد على أن جميع التدابير

بشدة إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي.

ويسلط تقرير تور فنسلاند الضوء على عمليات الهدم الإسرائيلية المستمرة ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، التي يمول بعضها مانحون، بما في ذلك أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي. وتتعارض هذه الأعمال مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف. ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق خاص إزاء الأسر الفلسطينية التي لا تزال مهددة بالإخلاء من منازلها، بما في ذلك في سلوان والشيخ جراح، على الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة. ويجب على إسرائيل أيضاً أن تعالج الصعوبات الهائلة التي يواجهها الفلسطينيون الذين يسعون إلى الحصول على تراخيص بناء تصدرها إسرائيل.

ولا يزال الأطفال يعانون من أسوأ تداعيات هذا النزاع. ونشعر بالفزع لأن القوات الإسرائيلية قتلت أربعة أطفال في غضون ما يزيد قليلاً عن شهر واحد، وأن كثيرين آخرين تعرضوا للاعتقال والعنف. ويجب على إسرائيل أن تتمسك بالمعايير الدولية للعدالة بخصوص القاصرين. وندعو إلى وضع حد للاحتجاز الإداري للأطفال وأي شكل من أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وينبغي ألا يكون الأطفال هدفاً للعنف أو أن يتعرضوا للأذى.

وتكرر أيرلندا الإعراب عن قلقها لإدراج ست منظمات فلسطينية غير حكومية كمؤسسات إرهابية. إن دعم أيرلندا للمجتمع المدني ثابت، ونذكر بالدور الحاسم الذي يؤديه في تعزيز القانون الدولي والسلام وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

وتجدد أيرلندا، بوصفها داعماً قوياً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، دعوتها للمجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، إلى تكثيف الجهود لدعم الوكالة. فهذا أمر أساسي لتوفير الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن الاستقرار الإقليمي. ونشيد بالأونروا وأسرة الأمم المتحدة على عملهما المتواصل في قطاع غزة، حيث لا يزال

ضد المدنيين يجب أن يتوقف. وفي بياننا الأخير أمام المجلس (انظر S/PV.8973)، أعربنا عن بالغ قلقنا إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة مما أدى إلى مقتل وإصابة فلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. واستمرت هذه الأعمال في الأسابيع التي تلت ذلك. إن عمليات القتل هذه تحطم الأسر والمجتمعات وتبعدنا أكثر عن إمكانية تحقيق سلام عادل ودائم. يجب أن تكون هناك مساءلة عن أعمال قوات الأمن الإسرائيلية.

وتحت أيرلندا أيضاً السلطة الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان للفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها والتقييد بها وتعزيز جهودها لمنع الإرهاب. وكما أوضح السيد فنسلاند، فإن السلطة الفلسطينية بحاجة ماسة إلى الدعم الدولي في هذا الصدد.

وفي الفترة التي تسبق الأعياد الدينية المقبلة، تدعو أيرلندا جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد، حتى يتسنى للجميع الاحتفال بهذه الأعياد بصورة مأمونة ومناسبة.

ونردد ما ورد في بيان المنسق الخاص في ٨ آذار/مارس، حيث دعا الزعماء السياسيين والدينيين ووجهاء المجتمعات المحلية من جميع الأطراف إلى نبذ العنف ورفع الصوت ضد أولئك الذين يحاولون تأجيج الحالة.

ونرحب بالزيارة التي قام بها مؤخراً وزير الخارجية لايبيد إلى عمان، ونكرر دعوتنا إلى الإبقاء على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي للأردن بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

وتمشياً مع موقف أيرلندا الثابت بشأن احترام القانون الدولي، نكرر ندائنا إلى إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والمنطقة جيم من الضفة الغربية. ويشكل هذا النشاط الاستيطاني انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. ومن شأن المزيد من خطط توسيع المستوطنات، مثل تلك الخاصة بالمنطقة هاء - ١ وجفعات هاماتوس وعطروت، أن تقوض

والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب ألا يكون المدنيون أبداً هدفاً متعمداً للهجمات. وينبغي دائماً أن يكون الأطفال، الذين هم معرضون للخطر بشكل خاص في أي نزاع، بعيدين عما يُسبب لهم الأذى.

إن المصالحة فيما بين الفلسطينيين ضرورية للسلام، وتزيد الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية من سوء إمكانات تحقيق الوحدة والاستقرار السياسيين. ولا بدّ من إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة وشفافة في أقرب وقت ممكن لتجديد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الفلسطينية. ويمكن للتعاون الدولي الرامي إلى ترميم البنى التحتية وتحسينها والتمكين الاقتصادي للسكان الفلسطينيين أن يحسّن أيضاً من إمكانات المصالحة. ويجب ألا ننسى أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي يشكلان أرضاً خصبة للقوى المتطرفة.

وفي غضون ذلك، يجب أن تستمر المعونة الإنسانية في التدفق بطريقة مسؤولة ومنظمة ويمكن التنبؤ بها لتغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين الذين ما زالوا يعتمدون اعتماداً كبيراً على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن الاستدامة المالية للوكالة تُمسي أكثر إثارة للقلق في سيناريو تتسابق فيه الجهود لمساعدة العدد المتزايد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وما زلنا ملتزمين بالعمل القيم الذي تضطلع به الأونروا.

وأؤكد مجدداً التزام البرازيل الطويل الأمد بتحقيق سلام عادل ومستدام في الشرق الأوسط، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن في دولتين ديمقراطيتين مزدهرتين وذواتي سيادة، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

ولكن يتضاءل الإيمان بالسلام مع مرور كل يوم من دون أفق للمحادثات المباشرة. وتؤيد البرازيل استعداد السيد فنسلاند لإعادة إشراك الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، ولتجربة أفكار جديدة بهدف بناء الثقة بين الطرفين بغية المضي قدماً في تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة.

الحصار يعوق جهود إعادة الإعمار. ونعرب عن تقديرنا للخطوات الإيجابية التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً في هذا السياق ونشيد بالمساهمة المستمرة لمصر وقطر. غير أنه يتعيّن فعل المزيد. ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى إنهاء حصارها غير القانوني المفروض على غزة، تمشياً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وأخيراً، يجب على مجلس الأمن أن يضاعف جهوده لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا تزال الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك التوسع الاستيطاني المستمر من جانب إسرائيل، تقوّض أساس الحل المتفق عليه. وفي غياب تقدم سياسي ذي مغزى، وفي سياق مناخ من الإفلات من العقاب والحرمان من الحقوق الأساسية، تترسخ خيبة الأمل، لا سيما بين الشباب. ولا يمكن المبالغة في تقدير الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب في التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ويجب على مجلس الأمن أن يعيد الالتزام بحتمية حل الدولتين، تمشياً مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بوصفه السبيل الوحيد لضمان السلام المستقر والمستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فنسلاند على المعلومات المستكملة التي قدمها إلى مجلس الأمن. وتأسف البرازيل لأننا نسمع، مرة أخرى، تقارير عن أعمال عنف يومية وأعمال انفرادية وخطابات ساخنة تقوض احتمالات تحقيق السلام الدائم والقابل للاستمرار في الشرق الأوسط. إن التوترات المتصاعدة، وخاصة في الضفة الغربية والقدس، قبل أيام من بدء شهر رمضان، تثير قلقاً بالغاً.

وتكرر البرازيل مرة أخرى نداء المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال والاستفزازات التي توجج تلك التوترات، ولا سيما بالقرب من الأماكن المقدسة خلال الأعياد الدينية. ويجب على جميع الأطراف أن تركز بشكل عاجل على خفض التصعيد. كما نذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني

زيادة التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بما يمكن من اتخاذ تدابير لبناء الثقة تعود بالفائدة على الناس.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعمل على خلق أفق سياسي جديد يعيد الأمل إلى الناس ويحول دون أن يصبح العنف بديلهم الوحيد. ونعول على الأمم المتحدة في تحقيق ذلك. إن الحل القائم على وجود دولتين الذي تكون فيه القدس عاصمة لكتلتيهما هو في الواقع الحل الوحيد الذي سيسمح بالتوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة من خلال الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ولن تعترف فرنسا بأي تغيير في خطوط عام ١٩٦٧ باستثناء تلك التي يثق عليها الطرفان. وتشير فرنسا إلى التزام جميع الدول بالتمييز في تعاملاتها التجارية بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة، وفقاً للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتنفذ فرنسا سياسة التمييز تلك من خلال تدابير ملموسة أُخذت على الصعيد الأوروبي.

وستواصل فرنسا مساندة المجتمع المدني الفلسطيني بقوة والعمل على تعزيز سيادة القانون. وستظل متيقظة فيما يتعلق باستمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية. وتدعو بوجه خاص إلى كشف كل ملاسبات وفاة نزار بنات واتخاذ التدابير المناسبة لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

وعلاوة على ذلك، فإن إدراج السلطات الإسرائيلية ست منظمات فلسطينية غير حكومية كمنظمات إرهابية أمر يبعث على القلق البالغ. وتعتزم فرنسا مواصلة دعم تلك المنظمات. وستواصل العمل على الحفاظ على الحيز الإنساني، ولا سيما في غزة. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن هشاشة الحالة في الأراضي الفلسطينية تبين مرة أخرى ضرورة أن يظل المجلس متأهباً للحرك. ونشجع أعضاء المجلس على الاضطلاع بدور فعال يساعد على استئناف عملية السلام وتنفيذ قرارات المجلس. فمصادقيتنا تتوقف على ذلك. وستظل فرنسا ثابتة في

وستؤيد البرازيل أي جهد حقيقي لإعادة التفكير في عملية السلام والمبادرات الدبلوماسية التي تسهم في إبعادنا عن المأزق الحالي، ما دامت تتماشى مع القانون الدولي وتهدف حقاً إلى تحقيق سلام مستدام.

ولن يمهد الطريق لسلام مستدام في الشرق الأوسط إلا حالة مقبولة لجميع الأطراف. ويجب على مجلس الأمن أن يفكر ملياً في الدور الذي ينبغي أن يؤديه في تنشيط عملية السلام في المنطقة وفي تمهيد الطريق لمفاوضات مباشرة جديدة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص على الإحاطة التي قدمها.

ويساور فرنسا قلق بالغ إزاء ازدياد التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويؤدي اقتراب الأعياد الدينية إلى مخاوف من تدهور حاد في الحالة وتصعيد مماثل لما حدث في أيار/مايو الماضي. وتكرر فرنسا دعوة المنسق الخاص إلى ضبط النفس وتجنب أي تحريض على العنف.

إن التدابير التي اتخذتها إسرائيل للحد من التوترات جديدة بالترحيب، ولكن يجب توسيعها إلى حد كبير لمنع حدوث دورة جديدة من العنف. ويشمل ذلك وضع حد دائم لعمليات الهدم والإخلاء، ولا سيما في القدس الشرقية. كما يستلزم الاحترام الصارم للوضع الراهن للأماكن المقدسة والاستخدام المتناسب للقوة من جانب القوات الإسرائيلية. وسيتطلب ذلك في مآل الأمر وضع حد للتوسع في المستوطنات. وبعد عدة أشهر من تجميدها فعلياً، فإن استئناف مشاريع التخطيط والتوسع منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ أمر يدعو للقلق. وفرنسا لن تتراجع أبداً عن التزامها بأمن إسرائيل، وتدين بشدة جميع عمليات إطلاق الصواريخ على السكان المدنيين والبنى التحتية.

وتدعو فرنسا إلى التنفيذ الفوري لجميع أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وثمة حاجة ملحة إلى عكس مسار التوجهات السلبية وتهيئة ظروف مواتية لاستئناف المفاوضات بين الطرفين. وتحت فرنسا على

والخطوات الانفرادية الرامية لخلق حقائق لا رجعة فيها في الميدان واستعادة الأفق السياسي لتنشيط عملية السلام في إطار المعايير المتفق عليها والمُعترف بها دولياً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. ونحن لا نتفق مع أولئك الذين يرون أن ذلك الإطار غير ذي صلة. والمشكلة ليست في الإطار نفسه، لأن تفاصيله النهائية في كل حالة ينبغي أن يناقشها الفلسطينيون والإسرائيليون في مفاوضات مباشرة، ولكن المشكلة تكمن في العوامل التي تحول دون استئناف عملية التفاوض.

وفي ذلك السياق، نحن مقتنعون بضرورة بذل جهود مكثفة ملائمة ومتعددة الأطراف، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط بغية تهيئة الظروف اللازمة للتجديد باستئناف محادثات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، سيكون من المستحيل المضي قدماً في عملية التسوية دون استعادة وحدة الصف الفلسطيني في إطار سلطة منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء انتخابات.

وفي ظل هذه الظروف، نولي أهمية خاصة لتقديم مساعدة إنسانية شاملة للمحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة. ونؤيد جهود المنظمات الدولية المتخصصة، وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تتخذ أنشطتها بعداً إنسانياً فحسب، بل تتخذ كذلك بعداً سياسياً له أثر مهم على استقرار الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، نشير إلى النداء الذي وجهته الوكالة إلى المجتمع الدولي التماساً للمساعدة في سد العجز المالي لكي يستمر تقديم الدعم للفلسطينيين خلال هذا العام دون انقطاع.

ومن جانبنا، سنواصل جهودنا لتحقيق توافق دولي في الآراء وتنسيق العمل المشترك للمضي قدماً نحو حل عادل للقضية الفلسطينية. ونهيب بالزملاء في المجموعة الرباعية أخذ مبادراتنا المعروفة في الاعتبار، بما في ذلك عقد اجتماع وزاري وإجراء مشاورات في شكل

إعلاء مبادئ القانون الدولي، وما فتئت تعمل على تعزيزها. وهذا هو السبب في استمرار التزام الوزير لودريان بتأييد الحل القائم على وجود دولتين، عاصمتها القدس.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المنسق الخاص للشرق الأوسط، السيد تور فنسلاند، على إحاطته الشاملة بشأن حالة عملية التسوية في الشرق الأوسط في إطار تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

لقد استمعنا بقلق إلى تقريره عن استمرار الجمود في عملية التسوية في الشرق الأوسط وعدم حل المسألة الأساسية المتمثلة في القضية الفلسطينية. وللأسف، تجدر الإشارة فيما يتعلق بالمواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية إلى أن العنف لم يهدأ مما يسفر عن وقوع خسائر على كلا الجانبين وربما قد يسوء الوضع ويصل إلى حد التصعيد العسكري واسع النطاق الذي شهدناه مرات عديدة. ومما يفاقم الحالة الإجراءات الانفرادية غير القانونية التي تتخذها إسرائيل، مما قد يؤدي إلى عواقب خطيرة مدمرة ت طال منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وتشمل هذه الإجراءات مصادرة الأراضي الفلسطينية وعمليات الإخلاء القسري وهدم الممتلكات والبناء غير القانوني للمستوطنات ومحاولات تغيير الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة.

ومن دواعي القلق الشديد إعلان تل أبيب عن خطط لتوسيع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فاستمرار بناء المستوطنات واعتزام مضاعفة عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في غور الأردن ومرتفعات الجولان السورية بحلول عام ٢٠٢٦ هما إجراءات قد يُنظر إليها على أنها ضم فعلي لمعظم الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإزاء هذه الخلفية، زادت هجمات المستوطنين زيادة حادة ويستخدم الجيش الإسرائيلي قوة غير متناسبة ضد الفلسطينيين، مما يسفر عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين. ومن بين الأمثلة على سوء السلوك من هذا القبيل العملية الشهيرة التي نفذت لإخلاء وهدم منزل في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية في كانون الثاني/يناير.

في ظل الظروف الراهنة، نرى أن الهدف الأساسي ينبغي أن يكون تحقيق الاستقرار على المدى الطويل وتجنب الاستنزافات

الفلسطينية، ورسم مسار محدد لمناقشة القضايا السياسية الرئيسية. والعودة المبكرة إلى المسار السياسي بالشروع في مفاوضات مباشرة ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي متطلب فوري. إذ أن عدم وجود محادثات مباشرة بين الجانبين بشأن تلك المسائل أمر لا يفضي إلى ضمان السلام الطويل الأجل.

ما برحت الهند تدعو باستمرار إلى إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس الإطار المتفق عليه دولياً، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إعطاء الأولوية لإحياء تلك المفاوضات.

وما فتئت الهند تدعم جهود بناء الدولة الفلسطينية وبناء القدرات في إطار الشراكة الإنمائية بين الهند وفلسطين القائمة منذ أكثر من ثلاثة عقود. ونواصل أيضاً مساعدة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

أود أن أختتم بياني بتكرار التزام الهند الثابت الذي لا يتزعزع بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقادرة على البقاء، وتعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنباً إلى جنب مع إسرائيل. ولا يوجد بديل آخر للحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض. السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته.

من المؤسف أنه بعد مرور أكثر من خمس سنوات على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لا يزال بناء المستوطنات وتوسيعها مستمرين. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عندما اتخذ القرار، كان حوالي ٦١٨ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية. واليوم، ازداد عدد المستوطنين بنحو ١٢ في المائة. وخلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، شُيدت ٢٥ بؤرة استيطانية

موسع بمشاركة دول المنطقة. وفي الوقت نفسه، نعول على دعم المجتمع الدولي في تنفيذ تلك الأنشطة.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضاً المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته.

اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) للتأكيد مجدداً على التزام المجتمع الدولي الثابت بالعمل على الحيلولة دون تقويض حل الدولتين. ويدعو القرار الأطراف إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين والامتناع عن الأعمال الاستفزازية المتمثلة في التحريض والخطابات المؤججة للمشاعر، ويشدد على ضرورة وقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد وتيرة الهجمات العنيفة وقتل المدنيين. وما فتئنا ندعو إلى مناهضة جميع أعمال العنف. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات فورية نحو الوقف الكامل للعنف. والحكم الصادر في ١ آذار/مارس عن المحكمة العليا في إسرائيل ينص على منح مهلة مؤقتة للأسر الفلسطينية في حي الشيخ جراح. بيد أن مسألة الطرد القانوني المحتمل للأسر لا تزال قائمة.

ولا يزال التوتر شديداً في حي الشيخ جراح، على الرغم من قرار المحكمة الذي قضى بعدم الإخلاء الفوري. ومن المؤسف استمرار الأعمال والبيانات الاستفزازية. إذ ينبغي أن تسعى البيانات الصادرة عن القيادات المجتمعية والشخصيات العامة إلى الحد من التوتر وليس إشعال فتيله. ونحث إلى الحفاظ على الهدوء ونشجع جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي يغير الوضع الراهن في الميدان دون مبرر ويقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. ويتعين علينا الاستفادة من التطورات الإيجابية الأخيرة على وجه السرعة وعدم الرجوع إلى الوراء.

ويجب أن ينصب التركيز على التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية الملحة، بما في ذلك الحالة المالية غير المستقرة للسلطة

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أمراً ينبغي عدم تجاهله لدى النظر في هذه المسألة في المجلس: وهو أن الحل الوحيد للصراع بين إسرائيل وفلسطين هو حل يقوم على وجود دولتين ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويمكن من توطيد دعائم دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسياً واقتصادياً داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، والحل الوحيد للصراع بين إسرائيل وفلسطين هو حل الدولتين الذي يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويمكن من توطيد دعائم دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسياً واقتصادياً داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، فضلاً عن الوضع الخاص للقدس وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته المفصلة.

يعالج القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قضايا عمرها عقود، ولكن أهدافه، وإن كانت ذات أهمية فورية وعاجلة، فإنها لا تزال غير منفذة إلى حد كبير. وكينيا تعترف بالتقدم المحرز من خلال جهود الوساطة الإقليمية، ومن خلال إطار المجموعة الرباعية وميونخ وتنتي عليهما. ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من أفضل نوايا المجتمع الدولي، لم يحرز تحسن يُذكر من حيث الزخم السياسي على أرض الواقع تماشياً مع القرار. فعلى سبيل المثال، على الرغم من التركيز وجهود الإنعاش اللازمة بشدة، لا تزال غزة تعتمد على الإغاثة الإنسانية.

وما برحت كينيا تؤيد المبادئ التي يقوم عليها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتشمل تلك التدابير الحز على استقرار الحالة وعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان التي تقوض احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

ولا بد أيضاً من اتخاذ خطوات هامة لتهيئة الظروف المناسبة لنجاح مفاوضات الوضع النهائي. وفي دعوتنا المستمرة إلى التنفيذ الكامل لذلك القرار الشامل، بحدونا الأمل في ألا تظل الأهداف المستصوبة والتي يمكن تحقيقها مسعى مستقبلياً.

جديدة ومستوطنات تابعة لها. وبالتوازي مع ذلك، هُدم أكثر من ١٠٠٠ مبنى في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. واستمرت حوادث العنف التي يرتكبها المستوطنون.

إن المستوطنات تقوض الحل القائم على وجود دولتين. فهي تطمس آفاق السلام وتؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. إن الاستيلاء على الأراضي بالقوة ينتهك القانون الدولي. وتأسف المكسيك لتوسيع تلك المستوطنات. ونحث على وقف جميع الأنشطة المتصلة بالمستوطنات، بما في ذلك مصادرة وإخلاء وهدم المباني الفلسطينية.

نحيط علماً بإعلان السلطات الإسرائيلية عن تنفيذ هدنة في عمليات الهدم خلال شهر رمضان، وتعليق عمليات إخلاء الأسر من حي الشيخ جراح. وفي حين أن ذلك يمثل تأجيلاً مؤقتاً، بيد أنه ليس بديلاً عن الوقف النهائي لتلك الأعمال التي تقوض قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء.

وتدين المكسيك أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة. ووفقاً للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ندعو الأطراف مرة أخرى إلى الامتناع عن الاستفزازات، بما في ذلك استخدام الخطاب التحريضي.

نعرب عن قلقنا إزاء الطابع الهش لوقف إطلاق النار والانتعاش الاقتصادي البطيء في غزة. وبطبيعة الحال، نلاحظ الأثر الإيجابي للمبادرات الاقتصادية التي تقدمها إسرائيل، والتي تشمل تصاريح عمل وزيادة في الصادرات من القطاع. ومع ذلك، ما دام لم يُرفع الحصار بشكل نهائي، ستظل هذه المبادرات محدودة، وسيستمر الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

إن الأمور تتعقد بسبب الحالة المالية غير المستقرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وظهور احتياجات إنسانية جديدة نتيجة لنشوب صراعات في أجزاء أخرى من العالم. ومرة أخرى، نشدد على أهمية قيام السلطة الفلسطينية بالدعوة إلى إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن. إن إحراز تقدم جوهري في المصالحة الفلسطينية الداخلية ربما أصبح اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

تماشياً مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أيضاً، لا تزال كينيا تدين أعمال الإرهاب التي ترتكبها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة وتدعو إلى المساءلة وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تلك الأعمال. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال الإرهابية العشوائية.

وندعو أيضاً إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين، التي أزهدت بشكل مأساوي أرواح الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. مرة أخرى، نكرر أنه ما من قضية يمكن أن تبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين الأبرياء.

التطورات التي حدثت في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، بما في ذلك حوادث العنف التي تشمل وفيات الأطفال والشباب؛ وتزايد عدد السكان المستوطنين؛ والاشتباكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وتشير عمليات الهدم جميعها إلى ضرورة النظر إلى ما هو أبعد من قائمة الحوادث.

وكما ذكرت كينيا من قبل، ولئن كانت التقارير الفصلية لا تزال ضرورية لإبقاء المجلس على علم، فإن معالجة دوامات الصراع ستستغرق وقتاً أكثر بكثير من مجرد تأريخ الوقائع والأحداث.

وفي ذلك الصدد، وبينما نتطلع إلى التقرير الخطي المقبل عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في حزيران/يونيه، نعتقد أن المشورة الموضوعية بشأن الجداول الزمنية والأهداف والأطر الواضحة لحل المسائل المعلقة من المساعي الحميدة للأمين العام ستضيف قيمة إلى تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وسيكون ذلك متسقاً مع الفقرة ١١ من القرار، التي يؤكد مجلس الأمن فيها "من جديد تصميمه على بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة."

ونحيط علماً بالخطوات التي اتخذت في إطار قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بوقف الإخلاء في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وهذه خطوة مرحب بها لخفض التصعيد قبل شهر رمضان، والأهم من ذلك، اعتراف بالكيفية التي يمكن بها لهذه المسائل العالقة أن

تتصاعد بسرعة، بالنظر إلى أحداث أيار/مايو. ومن أجل تعزيز السلم والأمن، هناك حاجة إلى أن تدعم جميع الأطراف المعنية المكاسب اليومية للجهود البناءة على مستوى القاعدة الشعبية للتخفيف - عملياً وباستمرار - من دورات النزاع تلك.

وفي الختام، تحت كينيا كلا الطرفين على بذل جهود جماعية لبدء عمليات بناء السلام وصنع السلام التي من شأنها أن تظهر الالتزام بالأهداف المستوصية والقابلة للتحقيق للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الإعراب عن التقدير للمنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط، السيد تور فنسلاند، على إحاطته للمجلس، فضلاً عن التزامه بإيجاد سلام دائم في الشرق الأوسط.

والإحاطة، كما هو الحال دائماً، تزخر بالكثير من العناصر التي ينبغي النظر فيها وتتطلب من المجلس مشاركة كبيرة في دعم العمليات السياسية المطلوبة لإيجاد السلام في الشرق الأوسط. ولا تزال الشواغل المتعلقة بحالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قائمة، بينما نسمع تقارير عن عمليات الإخلاء القسري والهدم، وتوسيع المستوطنات، وأعمال العنف ضد المدنيين، والعنف المتصل بالمستوطنين، والأعمال الاستفزازية من كلا الجانبين.

ومع ذلك، ترحب غانا بمبادرة الاتصالات الدبلوماسية الرفيعة المستوى والحوار التي جرت مؤخراً بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، ونناشد كلا الجانبين الحفاظ على الزخم والدخول في حوار هادف وشفاف يتجسد في إجراء تغييرات مهمة في السياسة العامة على كلا الجانبين.

وعلى الرغم من التطورات المحدودة ولكن المفهمة بالأمل، هناك شواغل مستمرة تثير حساسياتنا الجماعية. وفي ذلك الصدد، أود أن أركز اهتمام المجلس على الحالة الإنسانية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة والقدس الشرقية، وأن أسلط الضوء على الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية العاجلة والمساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

العام الماضي. وبتشاطر الشواغل إزاء التوترات المتصاعدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويجب علينا جميعاً أن نعمل على اتخاذ خطوات لتجنب تفاقم التوترات. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان مفوض الشرطة الإسرائيلية أنه سيكون هناك توقف مؤقت لعمليات الهدم في القدس الشرقية خلال شهر رمضان.

ويساورنا القلق إزاء تزايد الحوادث الأمنية وأعمال العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مقتل تسعة فلسطينيين هذا الشهر بالذخيرة الحية على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. وحيثما تكون هناك اتهامات بالاستخدام المفرط للقوة، فإننا ندعو إلى إجراء تحقيقات سريعة وشفافة. ولإسرائيل حق مشروع في الدفاع عن النفس. وفي ممارسة ذلك الحق، من الحيوي أن تكون جميع الإجراءات متناسبة.

ونرحب بقيام السلطات الإسرائيلية بتفكيك البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك معوز إستير وجفعات حبالايم وبتير. إن العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد قوات الأمن الإسرائيلية خلال العمليات لا مبرر له. إن البؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي والقانون الإسرائيلي وتشكل عقبة أمام السلام.

وبينما احتفلنا باليوم الدولي للمرأة هذا الشهر، تم تذكيرنا بأهمية كفالة الوصول العادل إلى التعليم الجيد لجميع الأطفال وقوة تعليم الفتيات كأداة لتحقيق السلام. ولا نزال نحث السلطة الفلسطينية على إصدار التشريعات اللازمة لحماية حقوق المرأة والنهوض بها، ونكرر تأكيد دعمنا القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وعملها الحيوي لمساعدة الأطفال اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم الفتيات، على تحقيق إمكاناتهم.

ولا تزال المملكة المتحدة تركز على العمل لتحسين الحالة الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة. ونرحب ببدء المشروع التجريبي الإلكتروني لضريبة القيمة المضافة والعمل الجاري بين الطرفين من أجل نظام ضريبي أنجع. وتشجع المملكة المتحدة كلا الطرفين على مواصلة إحراز تقدم بشأن المسائل المالية الأخرى ذات الأولوية وعلى إعادة عقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة المتوقفة منذ فترة طويلة بغية تعزيز الحوار بشأن المسائل الاقتصادية.

وأود أيضاً أن ألتبس زيادة تيسير وصول المساعدات الإنسانية بما يمكن السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة الحصول على الإمدادات الأساسية التي يحتاجون إليها والعيش حياة كريمة.

وتؤكد غانا من جديد إيمانها بأن الطريق لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يمر عبر حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب وداخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ونعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، فضلاً عن تطلع بلدان المنطقة إلى العيش في سلام ووثاق، وندعو الأطراف إلى الكف عن اتخاذ إجراءات انفرادية تميل إلى تقويض الثقة المتبادلة وحسن النية، وهما عنصران حيويان إذا أريد إحراز التقدم في عملية السلام.

ونحث كلا الطرفين على حل جميع الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات بطريقة شاملة ومقبولة للطرفين، وندعو إلى تنفيذ أحكام ونتائج مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، وإعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، والاتفاقات اللاحقة، وجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين.

وعلى الرغم من الديناميات العالمية السائدة، فإننا نشجع على مواصلة مشاركة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في مساعدة الأطراف على تنفيذ التزاماتها بتسوية قضية الشرق الأوسط.

وفي الختام، أشدد على الحاجة إلى التعاون والعمل الموحد داخل المجلس، وهو أمر بالغ الأهمية ليس للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني فحسب، ولكن أيضاً للعالم بأسره، وأكرر تأكيد التزام غانا بتقديم الدعم لإيجاد حل دائم لقضية الشرق الأوسط.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أشكر المنسق الخاص على إحاطته اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتشديد مرة أخرى على ضرورة منع العودة إلى العنف الذي شهدناه في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في

وبالإضافة إلى الوضع الأمني المثير للقلق، تظل الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية مثيرا للقلق، بسبب الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجهها السلطة الفلسطينية. فبدون دعم مالي كبير، يواجه السكان المدنيون خطر التعرض لهشاشة شديدة، الأمر الذي له تداعيات على البيئة الأمنية المتدهورة، مع ما ينتج عن ذلك من الحرمان من خدمات الرعاية الصحية والتعليم والغذاء. ولن تؤدي هذه الحالة إلا إلى زيادة كبيرة في الاضطرابات الاجتماعية والعنف والفقر على أرض الواقع.

ولذلك فمن الضرورة القصوى بناء الثقة بين إسرائيل وفلسطين، فضلا عن إقامة الحوار، بغية تخفيف حدة التوترات، ورؤية نبذ الاستنزافات وصون الأرواح البشرية. ويجب أن يكون الحوار بين إسرائيل وفلسطين جادا يتسم بحسن النية والشمول بقدر الإمكان. ولذا فإن الاجتماع المعقود مؤخرا بين وزير الخارجية الإسرائيلي ووفد من كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية، وهو ثاني اجتماع علني من نوعه في غضون أقل من شهرين، يبعث بإشارة مشجعة.

ويتطلب حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الاستئناف السريع للمفاوضات من أجل سلام حقيقي ودائم، على أساس احترام المبادئ المتفق عليها بين الطرفين وتطبيق قواعد القانون الدولي. ويجب أن يستند هذا الحل أيضا إلى التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه في تقرير المصير وإلى معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل.

ونكرر تأكيد رؤيتنا للحل القائم على وجود دولتين، الذي لا يمكن تحقيقه بدون الالتزام السياسي الراسخ والإرادة من جانب الطرفين، فضلا عن الدعم النشط للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية. وفي هذا الصدد، يشكل الاجتماع المعقود مؤخرا بين ملك الأردن ووزير الخارجية الإسرائيلي خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلى نفس المنوال، فإن الدور الذي يضطلع به ملك المغرب، بصفته رئيسا للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في الحفاظ على الوضع الخاص للمدينة المقدسة بوصفها رمزا للتراث المشترك للبشرية وللتعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث، ومكانا للحوار والاحترام المتبادل، هو دور يستحق الثناء.

وأخيرا، بينما نتطلع إلى الأعياد الدينية التي تجل في أوقات متقاربة الشهر المقبل، تشجع المملكة المتحدة بقوة العدول عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية التي قد تزيد من التوترات. ونكرر تأكيد دعمنا للوضع التاريخي الراهن في البلدة القديمة في القدس. وهذه هي أفضل وسيلة للحفاظ على الحق في العبادات السلمية للديانات الإبراهيمية الثلاث.

لا يمكننا تحسين الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وبناء أسس السلام إلا من خلال الحوار. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بجل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ والقدس عاصمة مشتركة لهما.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته بشأن آخر التطورات في الشرق الأوسط، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتُعقد هذه الجلسة في سياق إقليمي متوتر جدا، مع اقتراب شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي.

وقد أثار العنف في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي بلدة القدس القديمة، مخاوف من حدوث تصعيد مميت في الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية. وكثير من هذه الحوادث العنيفة تقع بشكل متزايد بين المدنيين، ولا سيما الشباب، على النحو الذي أشار إليه تور فنسلاند في إحاطته التي قدمها في وقت سابق.

ومن المرجح أن يؤدي مناخ التوتر، الذي يتفاقم من جراء الوحشية والاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين وتوسيع المستوطنات والأعمال الناجمة عن ذلك، إلى القضاء على أي فرصة لتحقيق السلام، وإلى تأجيل دورة عدم الاستقرار. ونشجع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على ممارسة ضبط النفس والاستثمار في التعايش السلمي، مع إعطاء السلام فرصة أكبر. وفي هذا الصدد، فإن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية تعليق عمليات طرد أربع أسر فلسطينية في حي الشيخ جراح الحساس في القدس الشرقية يمهّد الطريق لتهذئة الأوضاع.

ديمقراطية وآمنة. وما نحتاج إليه عوضا عن ذلك هو خطوات ملموسة ومستمرة ومستدامة لنزع فتيل التوترات وتمهيد الطريق للبحث عن حل سلمي للنزاع، خطوات تجعل من الحل القائم على وجود دولتين، حيث القدس عاصمة مشتركة، حقيقة واقعة وليس مجرد أمل باهت وبعيد المنال.

وما زلنا نعتقد أن المجتمع المدني جزء حيوي وسمّة مميزة للمجتمع الديمقراطي وركيزة لتعزيز ثقافة التفاهم المتبادل. ونحن على قناعة من أنه عنصر أساسي أيضا في البحث عن حل سلمي للنزاع، حيث تؤدي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دورا حيويا في تعزيز ثقافة الحوار والاعتراف المتبادل. وعدم اليقين بشأن تصنيف ست منظمات غير حكومية فلسطينية يلقي بظلال من الشك على عمل المنظمات غير الحكومية الأخرى ويجعل المانحين يترددون في تمويل أنشطتها. وهذا جزء من اتجاه مقلق نحو تقليص الحيز المتاح للمجتمع المدني، خاصة في غزة، ولكن أيضا في الضفة الغربية.

ونؤيد الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس. ويجب أن تؤدي هذه المواقع وظيفتها في توحيد الناس من جميع الأديان والسماح لنا بأن نستمد القوة من خلافاتنا عوضا عن أن تكون سببا للانقسام والصراع. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس والاحترام المتبادل، لا سيما خلال شهر رمضان المبارك، وكذلك خلال احتفالات عيدي الفصح اليهودي والمسيحي، وتجنب الأعمال التي تغذي التوترات والمواجهة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن ما نرغب فيه ليس سرا: فنحن نريد حلا تفاوضيا عادلا يتمتع بموجبه الإسرائيليون والفلسطينيون بحقوق كاملة ومتساوية، مع احترام بعضهم لشواغل وتطلعات البعض الآخر احترامًا تاما. وهذا الحل لن يفيد الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل ستكون له تداعيات إيجابية عظيمة على المنطقة والعالم بأسره.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته، ونحيط علما أيضا ببيان

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعمنا للمنسق الخاص، السيد تور فنسلاند، ولجهوده الرامية إلى إحياء عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، مما يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يسعدني أن أراكم مرة أخرى في مقعد رئاسة مجلس الأمن. وأشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته.

يمثل القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) معلما بارزا في محاولات المجلس لإيجاد مخرج من النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وما سمعناه يبعث على القلق ويتنافى مع ما يسعى مجلس الأمن إلى تحقيقه. إن الانتهاكات المستمرة للأحكام الأساسية للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تزيد الطين بلة وتهدد آفاق السلام والاستقرار في المنطقة.

ولئن كنا نؤمن بأن التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) شرط مهام، فإنه قد لا يكون كافيا في حد ذاته للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ولكنه خطوة ضرورية في الاتجاه الصحيح. ولذلك نرحب بأي خطوة تعزز الامتثال للقرار. وفي تلك الأثناء، نعارض جميع القرارات والإجراءات الانفرادية التي تحول دون تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالكامل، بما في ذلك عمليات الطرد والهدم غير القانونية. إن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص أربع عائلات تحت طائلة عملية الإخلاء يبعث على الأمل في أن يسود القانون.

والاستفزازات وأعمال العنف التي يرتكبها أي من الجانبين غير مقبولة ويجب التحقيق فيها على النحو الواجب. ذلك لأنها تضيف إلى المظالم التي يجب التغلب عليها لكي يعمل الإسرائيليون والفلسطينيون معا من أجل السلام الدائم. فهي لا تؤدي إلا إلى تفاقم حالة متوترة أصلا، ويمكن أن تثير بسهولة موجة أخرى من العنف الذي يمكن السيطرة عليه. وفي هذا الصدد، ندين بشدة إطلاق الصواريخ والبالونات من غزة. ولكن يجب أيضا أن يكون رد إسرائيل في إطار حقها في الدفاع عن النفس متناسبا.

وما زلنا نعتقد أن المستوطنات وتوسيعاتها الإضافية ظالمة وغير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء في المستقبل وتعيش في سلام مع إسرائيل

المنسق الخاص الصادر في ٨ آذار/مارس بشأن الحالة الأمنية في الضفة الغربية.

والصين، شأنها شأن المنسق الخاص، تشعر بالقلق إزاء التدهور الأخير في الحالة الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي تعرب عن حزنها العميق إزاء الخسائر البشرية على كلا الجانبين نتيجة للعنف، وبخاصة الخسائر في صفوف الأطفال الفلسطينيين. إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ليست شعاراً فارغاً، بل هي مسؤولية أخلاقية راسخة والتزام دولي يجب الوفاء به. وندعو إلى إجراء تحقيق شامل في أعمال العنف الأخيرة وإلى المساءلة الفعالة.

وسيشهد شهر أبريل المقبل الاحتفال بأعياد مهمة لكل من المسلمين واليهود. ونهيب بجميع الأطراف المعنية الامتناع عن الأقوال والأفعال الاستفزازية، والإمساك عن التحريض على العنف، والتمسك مع بالوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس واحترامه، وبذل كل جهد ممكن لمنع تصعيد الأوضاع بصورة لا يمكن السيطرة عليها، والسعي جاهدة لعدم السماح للنزاع في غزة بتكرار ما حدث في العام الماضي.

وتنتهك الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة القانون الدولي وتعوق التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة وتقلص الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني، وتؤثر على آفاق تحقيق حل الدولتين. ويساورنا قلق عميق إزاء التوسع المستمر للمستوطنات في الأراضي المحتلة وتنامي عدد المستوطنين وتزايد عنفهم. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف توسيع المستوطنات والامتناع عن طرد الفلسطينيين والكف عن هدم منازلهم وتهئية الظروف لتنمية المجتمعات الفلسطينية المحلية في الضفة الغربية، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة فلسطين على التخفيف من أزمتها المالية وتحسين اقتصادها وسبل العيش ومكافحة مرض فيروس كورونا. ونؤيد التنسيق الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن المسائل

الاقتصادية والمدنية، وندعو إسرائيل إلى رفع الحصار المفروض على غزة في أقرب وقت ممكن.

وما فتئت الصين تشعر بالقلق إزاء رفاه الشعب الفلسطيني. وفي الشهر الماضي، قدمت الصين ومصر معا جرعات لقاح بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لسكان غزة. كما تم تسليم ٢٠٠ ٠٠٠ جرعة لقاحات صينية مخصصة للاجئين خارج فلسطين إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على ثلاث دفعات، لتصل إلى الأردن وسورية ولبنان.

وفي نهاية المطاف، ثمة حاجة إلى حل طويل الأمد للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين. ونأمل أن يحافظ الجانبان على الزخم الإيجابي للاتصالات الرفيعة المستوى الأخيرة وأن يبنيا تدريجياً الثقة المتبادلة ويستأنفا الحوار على قدم المساواة في وقت مبكر. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود أكبر للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات الدولية الأخرى. وينبغي لمجلس الأمن أن يقوم، بشعور متزايد بالإلحاح، بتحمل مسؤولياته بفعالية واتخاذ إجراءات بناءة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية.

تثير الحالة الأمنية الراهنة في أوروبا قلق جميع الأطراف، ولكن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية لا تقل أهمية. ويجب عدم تهميش قضية فلسطين، ناهيك عن بقائها دون حل لفترة طويلة. وفي الآونة الأخيرة، زار المبعوث الخاص للحكومة الصينية المعني بمسألة الشرق الأوسط المنطقة وتواصل على نطاق واسع مع جميع الأطراف بشأن القضية الفلسطينية لتعزيز بناء توافق الآراء من أجل تحقيق السلام. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لبذل جهود دؤوبة والقيام بدورها للإسهام في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

الرئيسة: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الإمارات العربية المتحدة.

هذه الممارسات والحفاظ على آفاق حل الدولتين، حيث يتعين على إسرائيل تحمل مسؤولياتها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي سياق تعهدنا خلال فترة رئاستنا للمجلس بأن نسلط الضوء على مرور عامين على الجائحة، نود التنويه إلى حصول ٤٩ في المائة فقط من الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة على لقاح كوفيد-١٩، مما يتطلب معالجة التحديات التي تمنع الوصول إلى النسبة المرجوة.

ونؤكد على ضرورة تمكين المرأة الفلسطينية في كافة القطاعات ودعم المشاريع والبرامج التي تستجيب لاحتياجاتها نظرا لدورها الهام في تعزيز الاستقرار والتنمية، وكونها تعد الأكثر تأثرا بسبب الصراع.

وبالمثل، نؤكد على الدور الهام للشباب في إرساء دعائم السلام وترسيخ قيم التعايش السلمي بين الشعبين، والذي يتطلب إطلاق العنان لطاقتهم والاستثمار في إمكانياتهم لإتاحة الفرص لهم لبناء مستقبلهم وبالتالي مستقبل مجتمعاتهم.

ختاما، يؤكد بلدي على التزامه التاريخي بدعم تحقيق استقلال دولة فلسطينية ذات سيادة على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمرجعيات مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية المتفق عليها. كما نشدد على ضرورة السعي جديا لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين، بحيث تعيش الدولة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فنسلاند، على إحاطته الشاملة وتقديمه التقرير الحادي والعشرين حول تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

تأتي جلسة اليوم في وقت تتربع فيه المنطقة حلول شهر رمضان المبارك ومجموعة أخرى من المناسبات المقدسة للديانات الإبراهيمية الثلاث، والتي تمثل فرصة لتعزيز قيم التعايش السلمي بين مختلف الأديان. وكما ذكر السيد فنسلاند، نأمل أن تمر الفترة المقبلة بسلام وهدوء، خلافا للأحداث المؤلمة التي وقعت في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال نفس الفترة من العام الماضي. ونؤيد كذلك دعوته كافة الأطراف المعنية إلى تجنب اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى زيادة الاحتقان والتصعيد والسعي إلى خفض التوترات، لا سيما في مدينة القدس الشريفة. وسيتطلب ذلك أيضا من الأطراف المعنية بذل جهود استباقية ومنسقة لتثبيت أسس التهدئة الأخيرة والحفاظ عليها.

وفي هذا السياق، يثمن بلدي جهود الأردن، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، للتوصل إلى تفاهات توفر الهدوء والسلم خلال الفترة المقبلة. ومع دعوتنا لجميع الأطراف لضبط النفس، خصوصا في ظل التوترات الأخرى في المنطقة، نؤكد على ضرورة احترام حرية الفلسطينيين في ممارسة شعائرهم الدينية وخطورة المساس بها أو انتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك. كما أننا نشيد بمساعي جمهورية مصر العربية في استئناف عملية إعادة إعمار قطاع غزة وتثبيت التهدئة فيه.

وبالنسبة لسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فكما تشير التقارير، شهدنا في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في الأعمال الاستيطانية التي تؤثر بشكل كبير على حياة السكان الفلسطينيين وتشكل انتهاكا للقانون الدولي، خاصة مع استمرار العنف الذي يمارسه المستوطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما نعرب عن القلق إزاء استمرار ممارسات التهجير القسري للفلسطينيين وهدم ومصادرة منازلهم وممتلكاتهم، والتي تقاوم الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين وتقوض الجهود التنموية. ونؤيد دعوة السيد فنسلاند إلى وقف كافة